مركز الميزان لحقوق الإنسان

التقرير الربع الأول من العام 2015 حول:

انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة

إعـــداد

وحدة البحث الميداني

مركز الميزان لحقوق الإنسان

أبريل/ 2015

مقدمة

تفرض قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً بحرياً خانقاً على قطاع غزة، وتغلق النشاط البحري في وجه الفلسطينيين بشكل عام والصيادين بشكل خاص، وتسمح به لمسافات محددة قد تزيد وقد تقل وفقاً لما تقرّره. ويعاني الصيادون الفلسطينيون من الحصار البحري وتضييق مساحات مناطق العمل والنشاط البحري منذ التاسع من اكتوبر من العام 2000، حيث منع الصيادين الفلسطينيين من الوصول إلى مسافة (20) ميلاً بحرياً– المتاحة للفلسطينيين وفقاً لاتفاقات أوسلو[1] الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال عام 1993– وتراجعت تلك المسافة إلى (12) ميلاً بحرياً، ثمّ إلى ستة أميال بحرية، ووصلت في بعض الأوقات إلى ثلاثة أميال بحرية فقط، ورغم ذلك إلا أن تلك القوات تستهدف الصيادين الفلسطينيين ومراكبهم ومعداتهم وتمنعهم من العمل في مسافات لم تتعدى المسافة التي تسمح لهم بالعمل فيها. وتحظر قوات الاحتلال عمل الصيادين في مناطق تقدر نسبتها بحوالي 85% من المساحة التي تقرّها اتفاقية أوسلو وملاحقها، وتتعدى قوات الاحتلال ذلك إلى إطلاق النار المتكرر وإيقاع القتلى والجرحى في الصيادين، واعتقالهم واستخدام أساليب من شأنها أن تحط بكرامتهم الإنسانية– كإجبارهم على خلع ملابسهم والسباحة في عرض البحر أثناء اعتقالهم وتوجيه الشتائم لهم– بالإضافة إلى تخريب معدات الصيد وممتلكاتهم والاستيلاء على قواربهم، وفي بعض الأحيان تفتح الزوارق الإسرائيلية خراطيم المياه بشكل كثيف تجاه مراكب الصيد (الفلوكات) التي يتركها الصيادون في عرض البحر مؤقتاً ويضعوا على جوانبها كشافات إنارة وينصبون شباكهم في محيطها بهدف تجميع وصيد الأسماك، مما يؤدي إلى إتلاف الكشافات ومولدات الكهرباء وأحياناً إغراق المراكب بشكل جزئي، وفي كثير من الأحيان ترتكب هذه الانتهاكات داخل الثلاثة أو الستة أميال المعلنة. ووفقاً لشهادات الصيادين فإن مسافة الستة أميال المعلنة هي عبارة عن مناطق بحرية رملية لا تتوفر فيها الأسماك إلا بشكل قليل جداً، بينما تعيش وتتواجد هذه الأسماك في المناطق الصخرية في عمق أبعد من الأميال الستة عند مسافات لا تقل عن 12 ميلاً بحرياً تقريباً. وتدفع هذه الانتهاكات والممارسات الصيادين الفلسطينيين ليصبحوا من بين الفئات الأشد فقراً، الأمر الذي يمسّ بجملة حقوق الإنسان بالنسبة لهم ولأسرهم، ويتضرر من جراء تواصل تلك الانتهاكات العاملين في المجالات المتصلة بمهنة الصيد كصانعي القوارب والشباك والمعدات وعمال الصيانة وتجار الأسماك، كذلك قطاع المستهلكين الذين تتأثر سلتهم الغذائية جراء تلك الانتهاكات.

ومن منطلق سعي مركز الميزان لحماية وضمان احترام حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني يواصل المركز نشاطه الدؤوب في عمليات الرصد والتوثيق لفضح الانتهاكات ومحاولة وقفها، وعلى طريق جبر الضرر[2] ومحاسبة المجرمين، أعد هذا التقرير الاحصائي للربع الأول من العام 2015، الممتد من 2015/1/1 حتى 2015/3/31.

[1] راجع نصوص اتفاقية أوسلو وملاحقها الموقعة عام 1993 .
[2] راجع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف وجبر الضرر (القرار رقم 147/60 بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2005).

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المقيدة الوصول بحراً

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وتواصل فرض منطقة صيد ضمن نطاق ستة أميال بحرية، وميل ونصف توازي الحدود المائية الشمالية وميل توازي الحدود المائية الجنوبية، ما يحرم الصيادين من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة، كما تواصل إطلاق النار تجاههم فتقتلهم أو تصيبهم أو تتلف محركات قواربهم، وتجبرهم على خلع ملابسهم والسباحة قبل اعتقالهم وتستولي على قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، علاوة على قضايا مساومتهم وابتزازهم للعمل مع المخابرات أثناء اعتقالهم، وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وترتكب أشكال مختلفة من الانتهاكات بحقهم.

جدول يوضح اعتداءات قوات الاحتلال على الصيادين ومعداتهم في عرض البحر خلال الربع الأول من العام 2015[3]

عدد الانتهاكات بحق الصيادين			29
نوع الانتهاك			
عدد الحالات التي تم اعتقال صيادين	3	عدد المعتقلين	11
عدد الحالات التي تم فيها اطلاق نار	29	الإصابات	6
		القتلى	1
عدد حالات استيلاء على قوارب ومعدات	2	عدد القوارب	3
تخريب أدوات صيد		عدد الحالات	4

[3] الأرقام الواردة في التقرير مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بمركز الميزان لحقوق الانسان، والخاضعة لتغذية باحثو المركز لها بالمعلومات، في قطاع غزة، 2014.

شكل يوضح نسب ضحايا اعتداءات قوات الاحتلال بحق الصيادين خلال الربع الأول من العام 2015

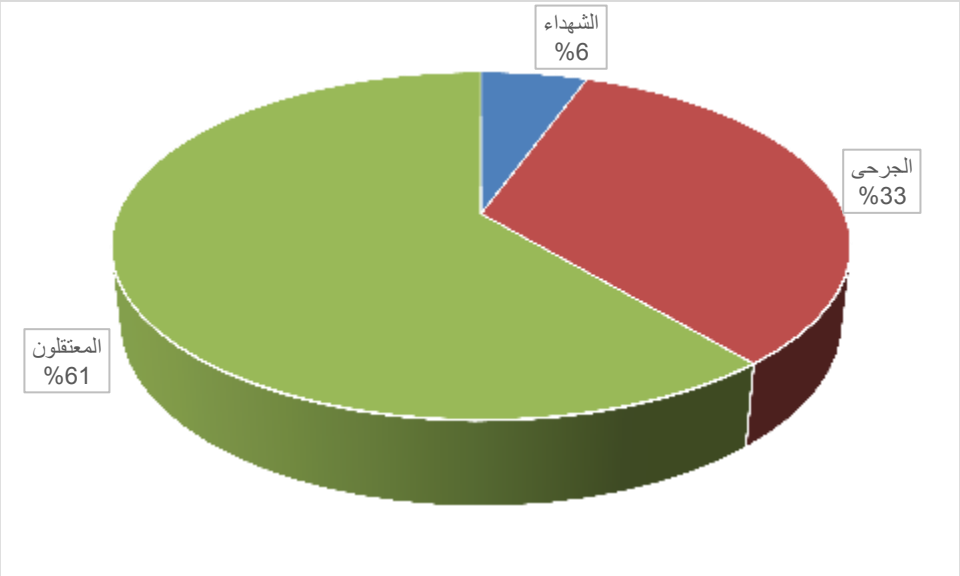

الخاتمـــة

توضح المعلومات التي يوردها التقرير حول الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، حجم المعاناة التي يتكبدها الصيادون وقطاع الصيد جراء تشديد الحصار البحري المفروض على قطاع غزة والاعتداءات التي ترتكب في نطاقه، فإنه يهدف إلى وضع المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 أمام مسئولياتهم الأخلاقية والقانونية ويدعوهم إلى التدخل العاجل من أجل الوقف الفوري للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين ورفع الحصار البحري المفروض على القطاع، والضغط من أجل إعادة مراكب الصيادين التي لا تزال تستولي عليها قوات الاحتلال دون أي سند قانوني وترفض الإفراج عنها.

في هذا السياق يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان استنكاره الشديد للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في عرض البحر، ويؤكد على أن حق الصيادين في ممارسة أعمالهم بحرّية في بحر غزة هو حق أصيل من حقوق الإنسان وأن قوات الاحتلال ترتكب انتهاكات منظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باستهدافها المتكرر للصيادين الذين يحرمون من مصادر رزقهم، كما يتعرضون للقتل والإصابة والاعتقال التعسفي على نحو يمس بكرامتهم الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان لحقوق الإنسان مطالبته المجتمع الدولي بالتدخل لحماية المدنيين ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة التي ترتكب بحقهم، والمركز يعيد التأكيد على أن قطاع غزة هو جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن الاتفاقات الثنائية التي توقع بين قوات الاحتلال وأطراف فلسطينية برعاية إقليمية ودولية بما في ذلك اتفاق أوسلوا نفسه لا يمكن لها أن تغير من هذا الواقع الذي يفرض على قوات الاحتلال احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، الذي يلزمها ليس فقط بالامتناع عن ارتكاب انتهاكات، بل وبضمان احترام حقوق الإنسان وإعمالها بالنسبة للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

ويطالب المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة بالقيام بواجبها الأخلاقي والقيام بخطوات عملية لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يمثل جريمة حرب مستمرة.

انتهى